مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 28، العدد (1)، ص ص 127 - 156، الرياض (2016م/ 1437هـ)

الملَكَة الحديثية: الأهمية والوسيلة

خالد بن عبد العزيز أبا الخيل*

جامعة القصيم

(قدم للنشر في 20/ 04/ 1436هـ؛ وقبل للنشر في 26/ 05/ 1436هـ)

المستخلص: يتناول البحث موضوعاً من أهم الموضوعات التي تستولي على حيز كبير من اهتمام الدارسين والباحثين في حقل السنة النبوية، وهو موضوع بناء الملكة الحديثية، من حيث أهميتها وطرق تحصيلها، ويكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة؛ لتعلقه بثبوت النص من جهة، ولأن كثيراً من الإشكالات التي تواجه الدارسين في هذا العلم مردها إلى ضعف هذه الملكة أو نقصها، أو انعدامها بالكلية، كما تبرز الأهمية - أيضاً - لكون هذه الملكة لا يمكن أن تحصل للدارس في المرحلة الأولى من دراسة هذا العلم، بل لا بد أن يقضي شطراً من عمره في التحصيل والمتابعة حتى يتحصل عليها. وقد سعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، من أهمها: أن يلفت النظر إلى أهمية هذه الملكة وأثرها في إصابة الصواب في هذا العلم، كما يسعى البحث إلى وضع بعض الأسس والطرق التي يهتدي به الدارس إذا رام أن يأخذ بزمام هذا العلم ويتفوق فيه. وقد سار البحث - في تحقيق هذه الأهداف - على المنهج الوصفي في توصيف عمل النقاد، وعلى المنهج التحليلي في استخلاص أهم الوسائل التي تعين الدارس على تعلم هذا العلم، وأرجو أن يكون البحث حقق جملة من النتائج، منها: ترسيخ منزلة النقاد في تعلم منهج النقد وبناء الملكة، ومنها: أن تعلم هذا العلم وبذل الوسع فيه لا يمكن أن يبلغ المراد إلا بفهم كلام أئمة النقاد وسلوك مسالكهم في تحصيل هذا العلم وبلوغ الدرجة العليا فيه. ومن أهم التوصيات: ضرورة تعليم الطلاب بناء الملكة الحديثية عبر فهم منهج النقاد أولاً، ثم السير على منهاجهم ثانياً، ومنها: أن تكون دراسة جميع فروع هذا التخصص - من المصطلح وعلم الرجال وغيرها - عبر تطبيقات النقاد في منهج النقد الحديثي، وليست منفصلة عنه.

الكلمات المفتاحية: الملكة، الحديثية، الأهمية، الوسيلة.

Quality of Competence in Hadith Inquiry: Importance and Ways of Acquisition

khald Abdul Aziz Aba Al-Khail*

Qussaim university

(Received 09/02/2015; accepted for publication 17/03/2015.)

Abstract: This research deals with an important issue in the field of the Sunnah, namely the importance and acquisition of competence in inquiry into the Hadith. The issue is of great importance to establishing the reliability of texts; in this regard, incompetent inquiry is a main source of problems. Besides, the quality of inquiry competence cannot be acquired easily, especially at the early stages of studying Hadith sciences. This research aims to show the importance and impact of inquiry competence on establishing the truth in researching the Hadith. It also aims to lay foundations and suggest ways of attaining excellence in Hadith inquiry. Towards attaining its goals, this research has employed a descriptive approach to describe the works of critics, and an analytical approach to identify the most effective ways of mastering Hadith inquiry. This research is expected to reinforce the role of critics in mastering criticism methodology and developing inquiry competence. In this regard, it is necessary to comprehend and be well aware of the related writings of leading critics, and to emulate their ways of striving towards high standards of competence. Among the important recommendations this research makes are: students of Hadith sciences should be helped to acquire the quality of competence in inquiry, by means of understanding leading criticism methodologies, and by applying these methodologies in Hadith inquiry; all related Hadith studies, such as Hadith terminology and Hadith scholars, should be provided in association with critics' practical applications of Hadith criticism methodologies.

Keywords: Talent, Hadith, Importance, The Means.

(*) أستاذ مساعد، بقسم السنة وعلومها، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم القصيم، المملكة العربية السعودية، ص.ب (6600)، الرمز (51452)

البريد الإلكتروني: e-mail: khaled4321@gmail.com

(*) Assistant Professor, Department of Sunnah, and its sciences, College of Sharia and Islamic Studies, University of Qassim. Qassim, Saudi Arabia, p.o box:(6600), Postal Code:(51452)

المقدمة

في كل فنٍ وعلمٍ لا بد أن يكون للملكةِ أو الدُربةِ أثرٌ ظاهرٌ في جودةِ هذا العلم أو ذلك الفن، وهذا أمرٌ طبعي، غيرَ أن بعضَ العلوم - ومنها علمُ الحديث - يكون للملكة فيها أثر كبير في صحة نتائج هذا العلم، بل ربما لا نتجاوز الحقيقة إذا قطعنا بأن من اشتغل بعلم الحديث وتوافر على كل أدواته مع خلوه من الملكة والدربة فإنه لا بد أن يزلَّ في النتيجة، أو يعثر في المنهج. وهذا يؤكد أهمية توافر المحدث على ما يمكن تسميته بـ: الملكَة الحديثية.

ومما يجب التنبيه عليه أن هذه الدراسة لا تهدف إلى إبراز عناية الأئمة بنقد المتون والأسانيد، ومعرفتهم بعلل الأحاديث، ولا تسعى إلى الاعتماد على هذه الملكة في قبول الأحاديث أو ردها، وإنما هي تحاول أن تستكشف ما للملكة التي يكتسبها المحدث -من خلال دراسته لهذا العلم وطول خبرته فيه- من أثر في الرواية. وفي المقابل تحاول أن تكشف خطورة الملكة على الرواية إذا ما كانت متوهمة أو ناقصة، أو مشوهة كبعض الأطروحات العقلية التي تنادي بفتح الباب للنظر العقلي المجرد في متون النصوص. وغاية الأمر أن هذا البحث ليس أكثر من محاولة تحليل لهذا النص العظيم من الحافظ ابن رجب رحمه الله، حينما قال: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة، العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك، وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه»[1].

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

بم تدرك الملكة الحديثية؟ وما وسائل تحصيلها؟ وما أثرها في الرواية؟ وهل يمكن للمتأخر أن يتحصل على قدر من هذا الملكة؟ هذه الأسئلة هي ما يحاول هذا البحث الإجابة عليها أو على بعضها.

حدود البحث:

سوف يكون البحث محدوداً بذكر منزلة هذا الملكة عند المحدثين وأهميتها ووسائل تحصيلها، ولن يتناول جهود الأئمة وتطبيقاتهم في هذا الجانب إلا ما يخدم الفكرة الكلية للبحث؛ لأن ذكر هذه الجهود والتطبيقات سيطول جداً، وليس ذلك مقصودا في أصل فكرةِ هذا البحث.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، من أهمها:

1- إبراز العمق النقدي لمنهج المحدثين.

(1) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 664).

2- بيان أهمية تحصيل الملكة الحديثية.

3- بيان الوسائل المنهجية الممكنة في تحصيل الملكة الحديثية.

4- حراسة هذا العلم العظيم وصيانته من العبث والازدراء والتنقص.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في إبراز بعض تطبيقات النقاد التي تخدم الموضوع، وعلى المنهج التحليلي في استخلاص المنهج.

إجراءات البحث:

سيعتمد الباحث - بعد توفيق الله وعونه - على عدد من الإجراءات، وهي:

أولاً: محاولة استقراء نصوص الأئمة من مظانها عند حديثهم عن الصناعة الحديثية.

ثانياً: تحليل هذه النصوص وتفسيرها.

ثالثاً: استنباط الوسائل التي تعين على تحصيل هذه الملكة من هذه الوحدات.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مستقلة لهذا الجانب، لكن وجدت بعض المؤلفات التي تتناول الموضوع من جهة التطبيقات العملية الإجرائية لتعلم علم العلل، الذي هو ركن الصناعة الحديثية وعماد الملكة الحديثية،ومن أشهر ما وقفت عليه في هذا الباب:

أولاً: كتاب «المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل» للأستاذ الدكتور علي بن عبد الله الصياح، وهو كتاب نفيس ومهم جداً في التدرب على استعمال المنهج العلمي الصحيح في خطوات دراسة الحديث المعلّ.

ثانياً: كتاب: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» للدكتور علي الزرقي، وقد جمع فيه جملة مهمة من القواعد المستخلصة من كلام أئمة النقد وتطبيقاتهم.

ثالثاً: مقدمة تحقيق كتاب: العلل لابن أبي حاتم الرازي التي كتبها الأستاذ الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد، والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، وقد جمعا فيها جملة من أسباب العلة وقواعد التعليل، وهي - برأيي - من عيون المقدمات العلمية المعاصرة؛ لنفاستها وأهميتها.

وهذه المؤلفات على جلالتها ونفاستها فإن هذا البحث لم يكن من مقصوده تناول هذه الدراسات، بل المقصود أن تكون هذه الدراسة المدخل إلى تعلم هذا العلم عبر هذه الوسائل الورادة في نصوص أهل العلم.

خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى تمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

- **التمهيد**: مفهوم الملكة الحديثية.
- **المبحث الأول**: أهمية الملكة الحديثية.
- **المبحث الثاني**: وسائل تحصيل الملكة الحديثية، وفيه

خمسة مطالب:

- المطلب الأول: طول النَفَس في تحصيل هذا العلم.
- المطلب الثاني: مذاكرة الحديث وحفظه.
- المطلب الثالث: معرفة علم الرواة معرفة كليَّة وتفصيلية.
- المطلب الرابع: استدامة النظر في كلام أئمة النقد وتعليلهم للأخبار.
- المطلب الخامس: التدريب العملي على فهم الصناعة الحديثية.
- **الخاتمة.**

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يسددني فيه، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

تمهيد

مفهوم المَلَكَة الحديثية

قال ابن فارس: (مَلَكَ): الميم واللام والكاف أصل صحيح يدل على قوة في الشيء وصحة، ويقال: ملك الشيء ملكاً: حازه وانفرد بالتصرف فيه[2]، ويقال للرجل: حسن المَلَكَة إذا كان حسن الصنع إلى مماليكه[3].

وفي الاصطلاح: المَلَكة: صفة راسخة في النفس، تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة: كيفية نفسانية، وتسمى: حالة، ما دامت سريعة الزوال، فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها، وصارت بطيئة الزوال فتصير مَلَكَة، وبالقياس إلى ذلك الفعل: عادةً وخلقًا[4]. ويعرفها بعضهم بأنها: استعداد عقليّ خاصّ لتناول أعمال مُعيَّنة بذكاء ومهارة[5]، ويؤول هذان التعريفان إلى أن المَلَكَة مرحلة متقدمة تحصل للمتعلم، وآمارتها أن يكون التفوق في هذا العلم والنبوغ فيه حاجة لازمة وخلقا دائما لا يحتاج إلى استعداد وتعب.

الحديثية: نسبة إلى الحديث النبوي، وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير[6].

ومما سبق يظهر أن نُعرِّف الملكة موصوفة بالمعنى المقصود في البحث هنا، وهو «الحديثية» بأنها تعني: التصور الدقيق لنظام الرواية والتمكن التام من أدوات منهج المحدثين النقدي بمهارة فائقة ودربة عالية.

ونعني بقولنا: «نظام الرواية» هو استيعاب خارطة الرواية ومداراتها، ومعرفة الرواة معرفة كلية

(2) مقاييس اللغة، لابن فارس (5/ 351).

(3) الصحاح، للجوهري (4/ 1611).

(4) التعريفات، للجرجاني ص (229).

(5) معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار وأصحابه (3/ 2123).

(6) ينظر: توجيه النظر، للجزائري (1/ 792).

وتفصيلية.

ونعني بقولنا: «أدوات منهج المحدثين النقدي»: القواعد والضوابط التي وضعها المحدثون لقبول الأحاديث أو ردها، من مثل معيار التفرد وتطبيقاته، ومعيار الضبط وتطبيقاته، وقرائن التعليل، وقواعد الترجيح، ونحو ذلك مما هو داخل في منهج المحدثين النقدي.

وقد جاء النص في التعريف على نظام الرواية، وعلى منهج المحدثين النقدي؛ لأنه لا يمكن أن يستغنى بأحدهما عن الآخر، فمحال أن يستوعب الباحث منهج المحدثين النقدي، وهو غير متصور لنظام الراوية ومداراتها من الرواة، وكذلك لا يمكن أن ينتفع الطالب من تصور هذا النظام في الرواية، وهو عازب تماماً عن أدوات المنهج النقدي عند المحدثين.

***

المبحث الأول

أهمية الملكة الحديثية

يمكن الوقوف على أهمية الملكة في الرواية بمجرد معرفة أن صحة هذه الملكة أو فسادها يترتب عليها قبول حديث رسول الله ﷺ أو رده. وشاهد ذلك ما نراه عند بعض المشتغلين بالسنة من الجرأة على تضعيف حديث صححه النقاد، أو تصحيح حديث ضعفه النقاد، فبعضهم لا يعير استنكار النقاد لبعض المتون أدنى اهتمام، فالتعويل عنده على ظاهر الإسناد، فإذا سلم رواة الإسناد عندهم من غوائل الجرح حكموا له بالصحة، والعكس عند بعضهم صحيح أيضاً، وهذا ما عناه الحاكم – فيما نقله البيهقي عنه – بقوله: «وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه، لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث، ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم، حتى إذا شذ منها حديث عرفه»(7). وقال في موضع آخر: «إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفى من علة الحديث»(8). ولما قال الشافعي: «ولا يُستدلُّ على أكثرِ صِدْقِ الحديثِ وكَذِبِهِ إلا بصدقِ المُخْبِرِ وكذبه، إلا في الخاصِّ القليلِ من الحديث» عقب على ذلك البيهقي بكلام نفيس، فقال: «هذا الذي استثناه الشافعي لا يقف عليه إلا الحذّاق من أهل الحفظ، فقد يزلّ الصّدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركّباً على إسناد صحيح، وقد يزلّ القلم، ويخطئ السمع، ويخون الحفظ، فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرفه أهل الصنعة الذين قيّضهم الله تعالى

(7) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (1/ 144).

(8) معرفة علوم الحديث، للحاكم ص (106).

لحفظ سنن رسول الله ﷺ على عباده بكثرة سماعه وطول مجالسته أهل العلم به ومذاكرته إياهم»[9].

ونصوصهم في هذا الباب كثيرة، لكن القصد من ذلك الإشارة إلى أن استكمال المشتغل بالحديث للأدوات الإجرائية لهذا العلم لا يلزم منها صواب حكمه ودقته، بل لا بد مع ذلك من ملكة حديثية مكتملة.

إن مسألة الملكة للمحدث لا يمكن تحصيلها بسلوك الطرق التقليدية التي يتحصل بها سائر العلوم، وإنما هي حالة رفيعة تنقدح للمحدث بعد طول ممارسة وخبرة طويلة، فإذا اشتغل بهذه الصناعة زمناً طويلاً، ورافق ذلك مذاكرة لأهل العلم والمعرفة بهذا الفن، كان ذلك مظنة اكتساب المحدث هذه الملكة، وبها - بعد توفيق الله - يهتدي، ويبلغ مراداه وغايته.

ويؤكد الخطيب البغدادي هذا المعنى فيقول: «باب: في أن المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب»، ثم يقول: «أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مسّ ولا طراوة ولا دنس، ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»[10]. وهذا يعني أن مسألة الملكة ليست عملية مادية تجريبية يمكن قياسها وتقويمها - وهذا هو سر عسرها - وإنما هي حالة متقدمة من المهارة تكون له كما تكون للصيرفي العتيق الحاذق.

ولأن الأئمة المتقدمين كانوا أرباب هذا العلم وصناعه جاءت أحكامهم على الأحاديث متسقة لا تناقض بينها ولا تدافع، حتى ولو اختلفت اجتهاداتهم في أحكامهم على الأحاديث والرواة فإن المنهج هو المنهج لا يكاد يختلف، وإنما الاختلاف بينهم في التطبيقات، وهذه أمرها يسير. ومن يشتغل بتتبع أحكامهم يعجب من هذا الاطراد الذي يسيرون عليه، لكأنهم اتفقوا عليه فيما بينهم، حتى إن الإمام عبد الرحمن بن مهدي - وهو أحد النقاد الكبار[11]- يشبه هذا الملكة التي يكتسبها المحدث بالإلهام اللدني، فيقول: «معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة»[12]، وقال ابن نمير، معقباً على كلام ابن مهدي:

(9) دلائل النبوة، للبيهقي (1/ 30).

(10) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 255).

(11) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسَّان بن عبد الرحمن العَنْبَرِي، أبو سعيد البصري. مات سنة (198). أحد كبار علماء الجرح والتعديل. قال ابن المديني: «ما رأيتُ أعلم منه»، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت حافظ، عارفٌ بالرجال والحديث». ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 288)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (3/ 403)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (1/ 529).

(12) العلل، لابن أبي حاتم (1/ 10)، والجامع، للخطيب البغدادي=

«وصدق، لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب»[13]. وقيل لابن مهدي مرة: «إنك تقولُ للشيء: هذا يصح، وهذا لم يثبت؛ فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد، فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج، أكنتَ تسأله عَن ذلك، أو تسلم الأمرَ إليهِ؟ قال: لا، بل كنتُ أسلم الأمر إليهِ، فقالَ: فهذا كذلك لطولِ المجادلة والمناظرة والخبرة»[14]، ومثل هذا روي عن الإمام أحمد لما قيل له: يا أبا عبد الله! تقولُ: هذا الحديثُ منكر؛ فكيف علمتَ، ولم تكتبْ الحديثَ كلَّه؟ قالَ: «مثلنا كمثلِ ناقد العين لم تقع بيده العين كلها؛ فإذا وقع بيده الدينار يعلم بأنه جيّد، أو أنه رديء»[15]، ويوضح هذا المعنى القصة التالية: فقد روى ابن أبي حاتم أن رجلاً جاء إلى أبيه، وسأله عن أحاديث محددة، فحكم على كل حديث بما يليق به، فاعترض الرجل على هذه الأحكام، فأمره أبو حاتم أن يسأل عن هذه الأحاديث أحداً يحسن هذا العلم مثل ما يحسنه، فذهب الرجل إلى أبي زرعة الرازي، وسأله عن هذه الأحاديث، فاتفق حكم أبي زرعة مع أبي حاتم، فتعجب الرجل، وقال لأبي حاتم: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما!، فقال أبو حاتم: فقد علمت ذلك أننا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نبهرجاً[16] يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج؟ قال: علماً رزقت، وكذلك نحن، رزقنا معرفة ذلك»[17]. فأبو حاتم الرازي في هذه القصة يصور ملكة الناقد بذوق الصيرفي، من حيث استحكام الملكة عليه حتى يعجز عن تعليل حكمه، ومثل هذا المعنى جاء عن شريح القاضي؛ حيث قال: «إن للأثر جهابذة كجهابذة الورق»[18]. وبنحوه قال الأوزاعي: «كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا تركنا»[19]. وجاء رجل إلى أبي زرعة الرازي، فقال له: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: «الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد محمد بن مسلم بن

=(2/ 383).

(13) العلل، لابن أبي حاتم (1/ 10).

(14) ينظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي (1/ 143).

(15) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (2/ 107).

(16) النَبَهْرَج، ويقال: البَهْرَجُ هو الدرهم الذي فِضّته رَدِيَّة، أو الرديء من الدراهم، ويطلق على الباطل والرديء من الشيء، ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح بن المطرز (1/ 92)، ولسان العرب، لابن منظور (2/ 217).

(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1/ 349).

(18) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (1/ 145).

(19) المرجع السابق، نفس الصفحة.

واره فتسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك، فإن وجدت بيننا خلافاً في علته فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»[20].

وقد عبر الإمام مسلم عن هذا العلم بالصناعة، فقال: «واعلم - رحمك الله - أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم؛ إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة من عصر إلى عصر من لدن النبي ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار من نقل الأخبار، وحمال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح»[21]. ومثله ابن حبان رحمه الله، إذ هو كثيرا ما يعبر عن هذا العلم بالصناعة؛ فمثلا لما ترجم للراوي أَحْمَد بْن عَلِي بْن سلمَان قال: «لَا نحب أن ننشغل به، لكنه روى من الحديث مَا نجد أَن نذْكر في هذا الْكتاب؛ كيلا يحْتَج به من يجهل صناعة الْعلم»[22]، ومثل ذلك قوله عن أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني: «كَانَ مِمَّن يتعاطى حفظ الحديث ويجزى مع أهل الصناعة فيه»[23]. وهذا التعبير بالصناعة تعبير دقيق جداً؛ لأن الصناعة في أصلها هي -كما يقول ابن خلدون- ملكة في أمر عمليّ فكريّ، والعملي هو الجسماني المحسوس، ثم وصف الملكة بأنها صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرّره مرّة بعد أخرى حتّى ترسخ صورته[24].

فطبيعة هذا العلم كطبيعة الصناعة من جهتين: الأولى أنه علم يحتل الجانب التطبيقي المهاري مساحة كبيرة منه، فليس هو علماً نظرياً مجرداً، كالعلوم الإنسانية الأخرى. والثانية: أن اكتساب ملكته تحصل بالتكرار مرة فمرة.

ولأن هذه الملكة الحديثية - كما قلنا - ليست حالة مادية يمكن قياسها وتحديدها، فقد ظن بعض الأجانب عن هذا العلم أنها من باب الحدس والتخمين، وليست من العلم في شيء، وربما عاد ذلك بالطعن على العلم من أصله، وقد عبَّر الإمام أبو داود السجستاني عن قلقه من ذلك في رسالة لأهل مكة، فقال معتذراً من عدم بيانه لبعض علل الأحاديث «لأنه ضرر على العامة أن يكشف

(20) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 255).

(21) التمييز، لمسلم ص (218).

(22) المجروحين، لابن حبان (1/ 163).

(23) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(24) مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون (1/ 501).

لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأنَّ علم العامة يقصر عَنْ مثل هذا»[25]، وقال ابن رجب معلقاً على كلام أبي داود: «وهذا كما قال أبو داود؛ فإن العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك»[26].

وتتأكد الحاجة في الأعصار المتأخرة إلى أهمية الملكة الحديثية، ليس لأجل الاستقلال بالأحكام وتمييز صحيح الحديث من ضعيفه، وإنما لأجل فهم كلام هؤلاء النقاد، ومعرفة قرائن تعليلهم للأخبار أو تصحيحهم لها، ويكون صواب الباحث وخطؤه بقدر نصيبه من هذه الملكة كثرة أو قله، فإذا كان قد أخذ منها بنصيب وافر صار بإمكانه أن يهتدي إلى الحق، وكان حاله مع الحديث كحال الربيع بن خثيم حينما قال: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها»[27]، وإلا اختلطت عليه علامة الضوء بالظلمة، فصار لا يفرق بين حديث صحيح وموضوع، كما هو حال من ظن أنه بلغ الغاية في هذا العلم، وهو لم يزل في مقدماته.

***

المبحث الثاني

وسائل تحصيل الملكة الحديثية

لا شك أن كل علوم الشريعة تستلزم من صاحبها - إن أراد النبوغ فيها - أن يحمل قلبه على نية صالحة ومقصد نافع، فعلى من أراد تحصيل ملكة هذا العلم أن يحصل عماده، وهو: النية الصالحة، ثم ليستعن بعد ذلك بتعلم هذا العلم عبر طرق أربابه وأهله، فلا يدخل على هذا العلم إلا من بابه، ورغم أن بلوغ منزلتهم يكاد يكون أمراً متعذراً على المتأخر؛ لأن هؤلاء النقاد تحصل لهم في وقتهم من أصول هذا العلم ما يتعذر الوصول إليه، ومن أهم ذلك تحصلهم على كتب وأصول الرواة، والخبرة التامة بدقائق أحوال الرواة، والاستغراق الشديد في هذا العلم، ونحو ذلك، إلا أنه يمكن للمتأخر أن يبلغ درجة يمكن معها فهم وجوه تعليل الأخبار، والترجيح بينها، ويمكن أن يتحصل له ذلك بعدد من الوسائل، وسأذكر هنا أهم الوسائل التي تبلغ إلى هذا المقصد، ولا أدعي الاستقصاء فيها؛ لأن حصر هذا يتعذر في بحث مثل هذا الحجم، وإنما سأذكر أهمها وأكثرها حضوراً لدى هؤلاء النقاد، وهذه الوسائل مستخلصة من كلام النقاد وتطبيقاتهم، وقد يكون من بينها ما هو متعذر على الباحث في هذا العصر، فإن كان ذلك فلينتقل إلى ما يستطيعه من الوسائل الأخرى. وقبل أن أذكرها أذكر هنا أن هذه الوسائل موجهة لمن استكمل تحصيل

(25) رسالة أبي داود لأهل مكة، لأبي داود ص (31).

(26) شرح علل للترمذي، لابن رجب (2/ 892).

(27) معرفة علوم الحديث، للحاكم ص (106).

الأدوات التقليدية لهذا العلم من معرفة كتب الرواية، وكيفية تخريج الأحاديث، وكيفية تحرير حال الراوي، ونحو ذلك مما هو معدود من مقدمات هذا العلم.

وقد جعلت هذه الوسائل في خمسة مطالب، وهي كالتالي:

المطلب الأول: طول النَفَس في تحصيل هذا العلم:

في سبيل تحصيل ملكة هذا العلم لا يجوز بحال تجاوز عامل الزمن، وذلك أن هذه الملكة لا يكتمل بنيانها إلا بعد سنوات طويلة من البناء؛ فكل سنة من عمر المشتغل بالحديث تزيده قرباً من تحصيل هذه الملكة، واستعجاله في نوالها يعود على عمله بالنقص والقصور، وفي هذا الباب يروى أن بعض أهل البصرة غضبوا من عبد الرحمن بن مهدي لَمَّا رد حديث أحد أصحابهم فأتوه، «وقالوا: يا أبا سعيد، من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن، وقال: أرأيت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا، فقال هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي: إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم»[28]. والشاهد من هذا قوله: «إلزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم»، وهذا يؤكد كما قلنا أهمية عامل الزمن في تحصيل هذه الملكة، ولهذا قال الخطيب: «فإنه علم - يعني علم الحديث - يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»[29]. وقال ابن رجب: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة»[30]. وعلى هذا فلو أشغل الباحث نفسه، وتفرغ لحفظ كل أسماء الرواة وبلدانهم، وأحاط بأحكام النقاد عليهم إحاطة تامة، وهو لم يمض سنوات طويلة من عمره في معاركة هذا العلم والاشتغال به ومذاكرة أهل المعرفة فيه لما أمكنه أن يحصل على هذه الملكة، ولا أن يقترب منها.

وقد عبر الخطيب البغدادي بهذا الانقطاع للعلم بقوله: «قل ما يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه، وألَّف متشتته، وضمَّ بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصنافه، فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه، ويوضح الملتبس، ويكسب - أيضاً - جميل الذكر وتخليده إلى آخر الدهر»[31]، ومحال أن يقع هذا الاشتغال بهذا العلم على هذا النحو الذي أشار إليه الخطيب إلا من فقى زمنا طويلاً في مصابرة هذا العلم وتحصيله.

وقد قصدت الابتداء بهذه الوسيلة حتى يدرك الباحث أهمية عامل الزمن في تحصيل هذه الملكة، وحتى

(28) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 255).

(29) المرجع السابق (2/ 382).

(30) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 664).

(31) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 280).

لا يتعب نفسه في الانشغال بالوسائل الأخرى، وهو يعلم من حاله أنه لن يمنح هذا العلم الوقت المطلوب لبلوغ غايته، فيضيع عمره من غير فائدة.

المطلب الثاني: مذاكرة الحديث وحفظه:

لعلم الحديث طبيعة يختص بها عن سائر العلوم، وهي الحركة، إذ هو علمٌ حي متحرك، ويجب أن يبقى على هذه الطبيعة في ذهن المشتغلين فيه، ولهذا يمكن أن نقول: إن هذا العلم هو أكثر علوم الشريعة التي تسرع الأمية إليها! ويمكن ملاحظة ذلك من واقع بعض المشتغلين فيه، فنرى بعضهم يمارس هذا العلم، ويصيب في ممارسته، ويكون له فيه جهود متميزة، فإذا ما توقف وقتاً عن ممارسة هذا العلم تحول أسرع ما يكون إلى عداد العوام فيه! حتى إن الإمام الزهري – وهو من هو رحمه الله في هذا العلم – لما جالس عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وتذاكرا الحديث قال عن نفسه: «كنت أَحْسب أني أَصبت من العلم، فجالست عُبيد اللهَّ بن عبد الله بن عتبة، فكأني كنت في شعب من الشعاب!»[32]. ولهذا لا بد للمشتغل فيه من أن يكون في حالة اتصال وتواصل دائم بهذا العلم، وأعظم وسائل الاتصال بهذا العلم هي ما يسميه علماء الحديث بـ«المذاكرة» وهي تذاكر الحديث بين المشتغلين فيه، وهذه المذاكرة لا غنى للمحدث عنها، ولهذا وصف ابن مسعود مذاكرة الحديث بأنها حياة له[33]، وفي نص آخر يذكر أنَّ آفة الحديث النسيان[34]. ويقول علي رضي الله عنه: «تذاكروا هذا الحديث، وتزاوروا؛ فإن لا تفعلوا يدْرُس»[35]. وهذا النص من علي رضي الله عنه يؤكد قيمة وأهمية المذاكرة للحديث، وأن على المشتغلين فيه أن يتواصلوا، ويكونوا فيما بينهم روابط علمية شديدة الصلة، وإلا اندرس علمهم.

ولأئمة النقد في المذاكرة نصوص كثيرة تؤكد أهميتها، ويمكن ملاحظة هذه الأهمية في نصوصهم من عدة جهات؛ منها: أنهم يجعلون حرص المحدث على المذاكرة منقبة له، من مثل قول الحاكم عن أبي عمرو محمد بن الشيخ البحيري النيسابوري: «كان من حفاظ الحديث المبرزين في مذاكرته»[36]. ومثله قول الخليلي عن عبد الرحمن بن محمد العماري النيسابوري: «رأيته ذرب اللسان قوي القلب عند المذاكرة»[37]، وقد بلغ من عناية

(32) سنن الدارمي، للدارمي (1/ 158)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (5/ 344).

(33) المستدرك، للحاكم (1/ 173) ح (325).

(34) سنن الدارمي، للدارمي (1/ 422)، وإسناده منقطع، إذ لم يسمع القاسم بن عبد الرحمن من جده ابن مسعود رضي الله عنه. ينظر: تحفة التحصيل، للعراقي ص (259).

(35) المصنف، لابن أبي شيبة (5/ 285)، ومستدرك الحاكم، للحاكم (1/ 173) ح (324)، وجامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (1/ 422).

(36) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (3/ 1082).

(37) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (3/ 855).

المحدثين بهذه الطريقة أن كان الخلفاء ينهمكون فيها، ويشتغلون بها، كما قال الحاكم عن المأمون: «كان أعظم خلفاء بني العباس عناية بالحديث، كثير المذاكرة به، شديد الشهوة لروايته»[38] وكانت المذاكرة محل حفاوة الوزراء ومنتهى آمالهم، حتى قال الوزير ابن العميد: «ما كنت أظن أن في الدنيا حلاوة ألذ من الرئاسة والوزارة التي أنا فيها حتى شاهدت مذاكرة سليمان بن أحمد الطبراني وأبي بكر الجعابي بحضرتي، فكان الطبراني يغلب الجعابي بكثرة حفظه، وكان الجعابي يغلب الطبراني بفطنته وذكاء أهل بغداد حتى ارتفعت أصواتهما، ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبه، فقال الجعابي: عندي حديث ليس في الدنيا إلا عندي، فقال: هاته، فقال: أنبأنا أبو خليفة، أنبأنا سليمان بن أيوب، وحدث بالحديث... فقال الطبراني: أنا سليمان بن أيوب، ومني سمع أبو خليفة! فاسمع مني حتى يعلو إسنادك، فإنك تروي عن أبي خليفة عني، فخجل الجعابي، وغلبه الطبراني، قال ابن العميد: فوددت في مكاني أن الوزارة والرئاسة ليتها لم تكن لي وكنت الطبراني، وفرحت مثل الفرح الذي فرح به الطبراني؛ لأجل الحديث، أو كما قال»[39]. وهذا يعني أن المذاكرة كانت سمة بارزة وثقافة منتشرة عند المحدثين وعلامة يعرفون بها.

ومن النصوص التي وردت في المذاكرة ما جاء النص فيها على بعض الأئمة الذين أوغلوا في المذاكرة حتى بلغوا الغاية فيها، ومن ذلك ما نقل الخطيب في «الجامع» عن علي ابن المديني أنه قال: «ستة كادت تذهب عقولهم عند المذاكرة: يحيى، وعبد الرحمن، ووكيع، وابن عيينة، وأبو داود، وعبد الرزاق، قال علي: من شدة شهوتهم له»[40]. ومن هذه النصوص ما جاء فيها من وصايا بعض المحدثين بعضهم من ضرورة مذاكرة الحديث، من مثل ما نقل الرامهرمزي عن أبي مسهر قال: سمعت سعيد بن عبد العزيز يعاتب أصحاب الأوزاعي يقول: «ما لكم لا تجتمعون، ما لكم لا تتذاكرون»[41]. وليس المقصود هنا حصر هذه النصوص، لكن القصد الإشارة إلى عناية النقاد بمذاكرة الحديث، وهذه يؤكد كما قلنا تميز هذا العلم بهذا الطريقة في الطلب؛ إذ لم تحفظ هذه الطريقة في العلوم الأخرى كما حفظت في هذا العلم.

وهنا أشير إلى أمر مهم، وهو أن المذاكرة كانت عند هؤلاء الحفاظ تتجه إلى أشبه ما يمكن أن نسميه اليوم بالمساجلات العلمية، فكان كل حافظ يسأل الآخر عن محفوظه من حديث فلان عن فلان، وهكذا، وأحيانا تتحول إلى منافسة علمية: أيهما يغرب على الآخر؟، مثل

(38) شرف أصحاب الحديث، للخطيب ص (101).

(39) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 274).

(40) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(41) المحدث الفاصل، للرامهرمزي (1/ 548).

قول أبي نعيم: «لما خرجنا في جنازة مسعر جعلت أتطاول في المشي، فقلت: تجيئوني فتسألوني عَنْ حديث مسعر، فذاكرني مُحَمَّد بْن بشر العبدي بحديث مسعر فأغرب علي سبعين حديثاً لم يكن عندي منها إلا حديث واحِد»[42]. وأحياناً تكون المذاكرة عندهم أشبه بالمناظرات العلمية، فيذكرون باباً في العلم، فكل واحد يقول: كم تحفظ في هذا الباب من حديث؟ مثل ما وقع بين أبي رجاء الحافظ وبين البخاري في التناظر في الأحاديث الواردة في «العمامة السوداء»[43].

وإذا كان المتأخر يعجزه أن يتذاكر الحديث مع أصحابه على هذا النحو الذي يفعله هؤلاء المحدثون، فإن المقصود من ذكر هذه الوسيلة التقاط المعنى الكلي للمذاكرة، وهو المدارسة والتذاكر بين طلاب الحديث، فهذه لا بد منها لطلاب الحديث، ومن دونها يكاد هذا العلم يضمحل من قلوبهم، وتختل فيه أمزجتهم وأذواقهم، والمحدث الذي يتغيب عن مجالس المذاكرة كمثل السمسار إذا غاب عن السوق! يختل حدسه وتضطرب فراسته، وبهذا شبهه ابن مهدي إذ قال رحمه الله: «إنما مثل صاحب الحديث بمنزلة السمسار إذا غاب عن السوق خمسة أيام تغير بصره!»[44]. ولقائل أن يقول: كيف يتذاكر الطلاب الآن؟ وعلى أي صفة يفعلونها؟ فيقال: يكون التذاكر فيما بين الطلاب بأمرين: حفظ مخارج الرواية، وسلاسل الأسانيد، ونحو ذلك وعلى من تدور رواية هذا البلد[45]، ويكون أيضاً بفهم كلام النقاد، وتدارس نصوصهم واكتشاف مرادهم منها، كأن يقرأ الطالب – الذي تأسس في مقدمات هذا العلم – بعض النصوص من علل ابن أبي حاتم، أو من علل الدارقطني، ويتباروا فيما بينهم باكتشاف العلة وملاحظة القرينة التي أعل بها الناقد هذا النص، فهذه مذاكرة نافعة للطالب المتأخر، ومفيدة له في تأسيس قواعد النقد. فالمقصود أن تبقى صفة المذاكرة بين طلاب الحديث على أي وجه كانت.

أما حفظ الحديث فقد عني النقاد به عناية شديدة، وحثوا الرواة على التزامه، بل يرى بعض النقاد أن الواجب على الراوي ألا يكتفي بكتابة الحديث في كتابه دون حفظه، قال هشيم بن بشير: «من لم يحفظ الحديث، فليس من أصحاب الحديث، يجيء أحدهم بكتاب، كأنه سجل مكاتب»[46]. وقال عبد الله بن إدريس: «أحفظ، وإياك والكتاب، فإذا حفظت، فاكتب، فإن احتجت يوماً أو شغل قلبك، وجدت كتابك»[47]. ولأجل مكانة هذا

(42) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (24/ 523).

(43) سير أعلام النبلاء، للذهبي (10/ 90).

(44) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 278).

(45) ينظر كتاب: طبقات المكثرين من رواية الحديث، لعادل الرزقي، فهو نافع في هذا الباب.

(46) الكفاية، للخطيب البغدادي ص (162).

(47) المرجع السابق ص (164).

النوع من الضبط، فقد اعتنى كثير من الرواة – وخاصة المكثرين منهم – بالحفظ، والإتقان في ضبط المحفوظ. قال الشعبي: «ما كتبت سوداء في بيضاء قط، ولا حدَّثني رجل بحديث فأحببت أن يُعيده عليَّ»[48]، وقال الزهري: «ما استعدت حديثاً قط، ولا شككتُ في حديث إلا حديثاً واحداً، فسألت صاحبي، فإذا هو كما حفظت»[49].

ويعود اهتمام أئمة النقاد بضبط الصدر، وحث الرواة عليه إلى تنمية الحس الحديثي عند رواة الحديث هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى لا يتحول هذا العلم إلى علم إجرائي نظري يمكن لكل أحد أن يشتري كتبه ومن ثم ينتظم في سلك أهله!

وليس المقصود في حفظ الحديث – عند النقاد – ما يسلكه بعض المتأخرين من حفظ متون الأحاديث والاقتصار عليها، فهذه الطريقة لم يفعلها المحدثون على هذا النحو، ولم أقف على نص لأي أحد منهم يحث على سلوك هذه الطريقة في طلب هذا العلم، بل إن تعلم هذا العلم من خلال هذه الطريقة لا ينفع الطالب كثيراً؛ لأن الطالب يتخرج منها، وهو عازب عن أمرين: فقه الإسناد، وفقه المتن، ولربما أدى به ذلك إلا التفقه على ظواهر النصوص، فيقع في الخطأ من جهتين: التفقه على نص لم يثبت، أو التفقه على ظاهر نص لا يكتمل معناه إلا بضمه إلى نصوص أخرى. والمقصود من تواصي النقاد بالحفظ هو حفظ النصوص مع مخارجها، من الأسانيد، والطرق، والأوجه.

المطلب الثالث: معرفة علم الرواة معرفة كلية وتفصيلية:

لابد لمن أراد أن يتعلم صناعة الحديث أن يعرف علم رواة الحديث معرفة تامة، وقد أسميته علماً؛ لأهميته وأثره الكبير في تعلم هذه الصناعة، فمحال أن يعرف طالب الحديث هذا الفن دون أن تتفقه نفسه في هذا العلم، وهذه المعرفة يمكن أن نقسمها إلى معرفتين: معرفة كلية، ومعرفة تفصيلية:

المسألة الأولى: المعرفة الكلية:

تحصل المعرفة الكلية بأمرين: أولهما معرفة طبقات الرواة، وثانيهما: معرفة مخارج الرواية وثغورها، ولأهمية هذه المعرفة نتعرض لها بشيء من التفصيل:

أولاً: معرفة طبقات الرواة:

الطبقة في اصطلاح المحدثين هي: عبارةٌ عنْ جماعة اشْتَرَكوا في السنّ ولقاء المشايخِ[50]، وهذه المعرفة مهمة جداً حتى افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين، كما قال العراقي[51]، ونقل الحافظ قول العلائي

(48) المحدث الفاصل، للرامهرمزي ص (380)، والجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 380)، وجامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (1/ 288).

(49) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد (1/ 186) رقم (160)، والتمييز، لمسلم ص (176).

(50) نزهة النظر، لابن حجر ص (169).

(51) التقييد والإيضاح، للعراقي ص (466)، والشذا الفياح،=

– في سياقة عن علم العلل –: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأمثالهم»[52]، والشاهد من ذلك قوله: «وإدراكا لمراتب الرواة...» فهذه المعرفة ركن في فهم كيف تتم عملية النقد، ولما قال الحافظ ابن حجر في «النزهة»: «وَمن المهم عِنْد المُحدثين معرفة طبقات الرواة» عقب الشيخ علي القاري على ذلك، فقال: «أي: النقاد الَّذين لَهُم همة فِي معرفَة الْإِسْنَاد»[53]. والرواة طبقات: فالصحابة طبقة، والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة، وأتباع أتباع التابعين طبقة رابعة، وهكذا، فلا بد للطالب من تصور الخريطة الذهنية للرواة، فمحال أن يعرف الطالب أصول هذا العلم، وهو لا يفرق بين طبقة نافع، وطبقة ابن مهدي! أو بين طبقة سفيان بن عيينة وطبقة الأعرج! والمقصود من هذا أن تكون الخريطة الذهنية للرواة حاضرة عنده.

ومن الحفاظ الذين اهتموا بهذا النوع الحافظ ابن حجر فقد عني في كتابه «تقريب التهذيب» بتصنيف الرواة إلى طبقات على نحو بديع، فقسمهم إلى اثنتي عشرة طبقة، بحسب تقارب رجال هذه الطبقات فيما بينهم في الأسانيد، أو تشابهم في الشيوخ والمعاصرة. ومن أشهر الكتب المؤلفة في هذا الباب كتابان: أحدهما: كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد، وهو كتاب كبير وحافل بالفوائد والفرائد، وذكر فيه تفاصيل أحوال الرواة، وهو لغزارته يتجاوز هذا الهدف إلى أن يكون كتاباً مرجعا في العلوم العربية والإنسانية، كعلم اللغة، وعلم الاجتماع، وعلم التاريخ وغيرها.

والآخر: كتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط، وهو كتاب نفيس، وهو مختصر بالنسبة لطبقات ابن سعد.

وهذه الكتب تمنح القارئ تصوراً كلياً عن الرواة، وهو ما نعنيه هنا من مثل تصور الخريطة الذهنية للرواة، ومنها فوائد في ممارسة العلم نفسه، وهي كما قال الحافظ ابن حجر: «الأمن من تداخل المشتبهين، وإمكان الاطلاع على تبيين المدلسين، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة»[54]. لكن معرفة مراتب الرواة عند الاختلاف – وهي معرفة مهمة جداً – لا تحصل بهذه المعرفة الكلية، ولا بهذه الكتب رغم أهميتها، وإنما تحصل بمعرفة مراتب الرواة وطبقاتهم في شيخهم، وهذا سنشير إليه في معرفة مخارج الرواية وثغورها.

=للأبناسي (2/ 781).

(52) النكت، لابن حجر (2/ 777).

(53) شرح نخبة الفكر، للقاري ص (717).

(54) نزهة النظر، لابن حجر ص (255).

ثانياً: معرفة مخارج الرواية وثغورها:

لابد للمشتغل بصناعة هذا العلم أن يعرف ما يمكن أن نسميه بـ:ثغور الرواية، وأهم ثغورها معرفة أركان الرواية، وطبقات الرواة بالنسبة لشيوخهم، ومن أهم النصوص النقدية التي تجلي ثغور الرواية ما قاله ابن المديني رحمه الله: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل المدينة ابن شهاب الزهري، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى ابن كثير، ولأهل الكوفة، أبو إسحاق السبيعي، وسليمان ابن مهران، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، فلأهل المدينة: مالك، ومحمد بن إسحاق، ومن أهل مكة: عبد الملك بن جريج، وسفيان ابن عيينة، ومن أهل البصرة: سعيد بن أبي عروبة، وحماد ابن سلمة، وأبو عوانة وشعبة، ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري والأوزاعي، ومن أهل واسط: هشيم بن بشير، ثم انتهى علم هؤلاء إلى ستة: يحيى بن القطان، ويحيى بن زكريا، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن آدم»[55]. ومن يتتبع عامة الأحاديث سيلاحظ – دون عناء – أنها تدور على مجموعة من الرواة المكثرين، وهؤلاء الرواة لهم أصحاب، أي: تلاميذ، وهؤلاء الأصحاب يتفاوتون في درجات الثقة، بحسب قربهم من الشيخ، وقوتهم في الضبط، ولا بد لمريد بلوغ هذه المرتبة من معرفة هؤلاء الرواة ومراتبهم ومعرفة أصحابهم، وكذلك يضاف إلى ذلك – وهو مهم – معرفة أقوال النقاد بهؤلاء الأصحاب، وأيها المقدم في الرواية إذا ما حصل اختلاف على الشيخ بالوصل أو الإرسال أو بالرفع والوقف. قال ابن رجب: «وهذا هو الذي يحصل من معرفته واتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علم الحديث»[56]، فقبل أن يبدأ الباحث بإصدار حكمه في ترجيح الرواية لا بد من أن يجيب على الأسئلة التالية: ما درجة هذا الراوي من حيث الثقة؟ ثم ما منزلته في الرواية بالنسبة لشيخه؟ هل له عناية خاصة بحديث شيخه أم أنه كغيره؟ ثم: هل خالف في رواياته هذه أحداً من أقرانه؟ وإذا خالف، فمن هم الرواة الذين خالفهم؟ وكم عددهم؟ وما هي منزلتهم؟ فإذا أجاب عن هذه الأسئلة أصدر حكمه على الرواية صحة أو ضعفاً.

ويمكن توضيح هذا بمعرفة عناية النقاد بأحد الرواة المكثرين من الرواية، وهو سليمان بن مهران الأعمش الكوفي، وهو ثقة حافظ[57]. وله أصحاب، من

(55) ينظر: العلل، لابن المديني ص (38).

(56) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 663).

(57) هو سليمان بن مِهران الأسديُّ، الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش. روى عن: النخعي ومجاهد. وعنه:شعبة والثوري. قال ابن حجر: «ثقةٌ حافظ عارف بالقراءة ورع، لكنه يُدلّس». وقد وصفه بالتدليس ابن حبان وغيره. وأورده ابن حجر في «الطبقة الثانية»، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم لإمامتهم=

أشهرهم: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبو معاوية محمد بن خازم، وجرير بن عبد الحميد، ووكيع بن الجراح، وحفص بن غياث، ويحيى القطان، ومعمر بن راشد. وقد فرز النقاد هؤلاء الأصحاب كلهم، وبينوا أحوالهم في الرواية عن الأعمش، من حيث الضبط أو عدمه، فبعضهم لا يكاد يخطئ في حديث الأعمش، وبعضهم وقفوا له على أخطاء كثيرة، وبعضهم في درجة الوسط. وهذه أشهر أقوالهم في تصنيف أصحاب الأعمش: قال يحيى بن معين: «لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري»[58]، وقال عبدالرحمن بن مهدي: «ما رأيت سفيان لشيء من حديثه أحفظ منه لحديث الأعمش»[59]، وذكر عن علي بن المديني أنه قال: «كان أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش، حافظاً عنه»[60]، وقال أحمد بن حنبل: «قال أبو معاوية: كنا إذا قمنا من عند الأعمش، كنت أمليها عليهم»[61]، وقال أبو بكر الخلال: «أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن يكون الثوري»[62]. ومن هذه الأقوال يمكن الخروج بعدد من النتائج، من أهمها: أن الثوري أوثق أصحاب الأعمش على الإطلاق، وأن محمد بن خازم أبا معاوية، وشعبة في الطبقة الثانية من الرواة عن الأعمش. وهذا الفرز العلمي لمنزلة هؤلاء النقاد نستفيد منه عند اختلاف هؤلاء الثقات الضابطين في حديث الأعمش، وتفرد أحدهم بحديث أو زيادة ليست عند الآخر، فنقدم المقدم منهم، ونحكم له بالصواب، ونؤخر من دونه. ومعرفة هذه المسارات يعرف بها ضبط المحدث وإتقانه، غير أنه إذا كثر الاختلاف على الراوي من أصحابه الضابطين، فإن هذا يدل على اضطراب حفظه. قال عبد الرحمن بن مهدي: «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ»[63]، إلا إن كان من كبار الحفاظ، فإن كثرة الوجوه عنه تدل -في بعض الأحيان- على سعة حفظه[64].

وهذه المعرفة - أعني معرفة طبقات الرواة

=وقلة تدليسهم في جنب رواياتهم. مات سنة (144)، وقيل (148). ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/ 146)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (2/ 422)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (1/ 392).

(58) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1/ 64).

(59) المرجع السابق (1/ 63).

(60) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 716).

(61) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد (1/ 234).

(62) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 718).

(63) الكفاية، للخطيب البغدادي ص (435).

(64) ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 653)، ومن الأمثلة على ذلك: اختلاف أصحاب قتادة السدوسي عليه في حديث جويرية أن النبي ﷺ دخل عليها، وهي صائمة يوم الجمعة، فقال: أصمت أمس؟ قالت لا... وذكر الحديث، فقد رواه عنه أصحابه على وجوه كثيرة. وسئل أبو حاتم الرازي عنها، فقال: كلها - يعني أوجه الاختلاف - صحاح... ينظر العلل، لابن أبي حاتم مسألة رقم (684).

بالنسبة لشيوخهم – معرفة مهمة جداً، بل لو خلا منها الباحث لفلت منه زمام نظره، واختلط عليه كل شيء، وأشير هنا إلى أهم كتاب في هذا الباب، وهو كتاب «شرح علل الترمذي» لا بن رجب، فهو كتاب في غاية الأهمية في هذا الباب، وهناك كتب متأخرة اعتنت بهذا الباب، وهي كتب نافعة[65].

المسألة الثانية: المعرفة التفصيلية:

أما المعرفة التفصيلية بأحوال الرواة فهذا علم يكاد يختص به المتقدم، ويتعذر على المتأخر، ومن يقوى على أن يصنع ما صنعوا، وأحدهم يتتبع آلاف الروايات من أجل الاطمئنان إلى حديث راوٍ واحد! فهذا أبو زرعة يقول: «نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر، وفي غير مصر، ما أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له»[66]، لكن مع ذلك فهذا لا يعفي المتأخر من الإحاطة بالقدر الواجب من أحوال هؤلاء الرواة وتفاصيل حياتهم، وقد بلغ النقاد في ذلك المنزلة الكبرى، فعرفوا أحوال الرواة، وخبروهم، ولم يكد يفوتهم من هذا شيء، ولعل الناظر في تراثهم يهوله ما يراه من تعليلهم للأخبار بما لا يظهر سببه للقارئ الذي لم يتمكن في هذا العلم، وما كان هذا ليكون – بعد توفيق الله تعالى – إلا بسبب خبرتهم بأحوال هؤلاء الرواة وتخصصهم فيه، ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه قال: «سمِعْتُ أَبِي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية، قال: حدثني أبو وهب الأسدي، قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر، قال: (لا تحمدوا إسلام امرئٍ حتى تعرفوا عقدة رأيه). قال أبي: هذا الحديث له علة قلَّ من يفهمها: روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد؛ لكيلا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا، وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية: «عن أبي وهب، حدثنا نافع» فهو وهم، غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولم يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: حدثنا نافع، أو عن نافع»[67]. ونلاحظ هنا أن أبا حاتم اكتشف هذه العلة الموغلة في الدقة والغموض بسبب معرفته بكنية عبيد الله بن عمرو (أبو وهب) ومعرفته بنسبه (أسدي)، ولو لم تكن لديه هذه المعرفة

(65) من الكتب النافعة في هذا: كتاب: معرفة مراتب الثقات، للشيخ عبد الله السعد، وكتاب: مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله، لموسى همام عبد الرحيم.

(66) الجرح والتعديل، لابن أَبي حاتم (1/ 335).

(67) علل الحديث، لابن أبي حاتم (2/ 155).

الدقيقة بأحوال الرواة لما أدرك ذلك. ويصل الأمر ببعض الحفاظ أن يقوم برحلة علمية بغية حل إشكال في مرويات أحد الرواة، مثل ما صنعه الحافظ ابن حبان مع بقية؛ لما أشكل عليه قضية التدليس في مروياته سافر إلى حمص لأجل ذلك، يقول: «ولقد دخلت حمص، وأكثر همِّي شأن بقية، فتتبعت حديثه، وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقه مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام، كذابين ضعفاء، متروكين عن عبيد الله بن عمر، وشعبة، ومالك، مثل المجاشع بن عمرو، والسرى بن عبد الحميد، وعمر بن موسى المثيمي، وأشباههم... فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر، عن نافع، وقال مالك، عن نافع - كذا - فحملوا عن بقية، عن عبيد الله، وبقية، عن مالك، وأسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له،كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه، ويسوونه، فالتزق ذلك كله به»[68].

ومن غرائب أحوال النقاد وعنايتهم بأحاديث الرواة أنهم يرصدون مستويات الرواية لدى الراوي صعوداً وهبوطا! فهذا الراوي المشهور معمر بن راشد، وهو من الرواة الثقات الأثبات[69] ومع ذلك أجرى النقاد لراويته رصداً دقيقاً لا يكاد يخطر ببال القارئ، ففرزوا حديثه الذي حدث به بالبصرة عن حديثه الذي حدث به باليمن، فاستشكلوا الأول، وحكموا بالصحة للثاني، وذلك أن كتبه لم تكن معه وقت حديثه في البصرة، وأما حديثه في اليمن، فهو أقوى من حديثه بالبصرة؛ لأن كتبه كانت معه! قال الإمام أحمد: «حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة»[70]. وقال يعقوب بن شيبة: «سماع أهل البصرة عن معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأن كتبه لم تكن معه»[71]. وهذا التفصيل الدقيق في حال الراوي ظهر بالتأكيد على مروياته، فكان الضابط في تمييز حديثه هو أن رواية البصريين عنه فيها ضعف، وأما رواية أهل اليمن فهي أقوى. وهذا المعيار الضابط تظهر فائدته عندما

(68) المجروحين، لابن حبان (1/ 200).

(69) معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن. مات سنة (154). قال ابن حجر: «ثقة ثبت فاضل». ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 255)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (5/ 480)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ص (961).

(70) تاريخ دمشق، لابن عساكر (36/ 169)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 767).

(71) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 767).

يروي الحديث مرتين: مرة باليمن، ومرة بالبصرة، فعلى هذا نقضي لحديث اليمن على حديث البصرة، ومن الأمثلة على ذلك: حديث أنس ﷺ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة[72])، فقد رواه معمر باليمن، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، مرسلاً[73]، ورواه عنه بالبصرة عن الزهري، عن أنس[74]. فيكون المرسل (الوجه الأول) هو الصواب بناء على التفصيل السابق[75].

وبلغ من عناية النقاد بحياة الرواة أنهم يعرفون التاريخ الصحي للراوي! ويعرفون الحالة الصحية والنفسية له! وخاصة ما يؤثر منها في الرواية! فهم يعرفون مثلاً حال الراوي الذي أصيب بمرض الخرف! أو أصيب بالعمى! وكل هذه العوارض مؤثرة بالتأكيد في روايته، فيأتي النقاد، ويجرون علميات فرز لروايته حتى لا يختلط الصحيح منها بغيره، ومن الأمثلة على ذلك: **عطاء بن السائب الكوفي**[76]: هذا الراوي في الجملة داخل في عداد الثقات، ولكن وقع في حديثه بعض الأخطاء، وذلك عندما اختلط في آخر عمره، ولهذا فإن النقاد من أئمة الجرح والتعديل لم يتجاوزوا هذا القدر اليسير الذي اختلط فيه عطاء، فقبلوا حديثه قبل الاختلاط، ورفضوا ما حدث به بعد الاختلاط، ومن نصوصهم في هذا: قال يحيى بن سعيد القطان: «من سمع من عطاء قديماً، فسماعه صحيح، وسماع شعبة، وسفيان، من عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين عن عطاء، عن زاذان، قال شعبة سمعتهما منه بآخرة»[77]. ففي هذا النص يؤكد الإمام يحيى بن سعيد القطان أن سماع شعبة وسفيان من عطاء صحيح، ويستثني من ذلك حديثين، رواهما شعبة عن عطاء، ورواهما عطاء عن زاذان. وهذا يدل على استيعاب دقيق من يحيى القطان لحديث عطاء. وفي نص آخر يضيف ابنُ معين والبخاري حمادَ بن زيد، وابن سلمة إلى قائمة من سمع منه قبل الاختلاط[78]. وأما من سمع منه بعد اختلاطه فهم كثير

(72) الشوكة: هي حمرة تعلو الوجه والجسد، يقال منه: شيك الرجل فهو مشوك. ينظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (2/ 510).

(73) العلل، للدراقطني (12/ 262).

(74) سنن الترمذي، للترمذي (4/ 390)، والمستدرك، للحاكم (3/ 207)، والسنن الكبرى، للبيهقي (9/ 342).

(75) ينظر: العلل، للدراقطني (12/ 262)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 767).

(76) عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال: أبو السائب الثقفي. مات= =سنة (136). وثقه ابن معين، وأحمد، والعجلي، والنسائي. وقال ابن حجر: «صدوقٌ اختلط». ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 332)، والتهذيب، لابن حجر (4/ 126)، وتقريب التهذيب، لابن حجر ص (678)، والكواكب النيرات، لابن الكيال ص (319).

(77) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 734)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (7/ 183).

(78) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 735)، وتهذيب=

منهم: جرير بن عبد الحميد، وخالد المزني، وإسماعيل بن علية، وهشيم بن بشير، وعلي بن عاصم، وخلق سواهم[79].

ولأجل هذا وضع النقاد ضابطاً لفرز حديثه، في تمييز من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده: فيرى الإمام أحمد أن الضابط في ذلك هو المكان، فمن سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع بالبصرة فسماعه ضعيف[80]. وهذا يعني أن رواية الكوفيين عنه صحيحه بخلاف البصريين، ففي روايتهم عنه ضعف. وفصَّل بعضهم بطريقة أدق، فقال: إن عطاء دخل البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمادان: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وهشام الدستوائي، ومن سمع منه في الثانية فهو ضعيف، منهم وهيب بن خالد، وإسماعيل بن علية، وعبد الوارث[81]. واختار ابن معين الاحتياط في ذلك، فحدد الضابط في ذلك بأن المقبول عن عطاء هو رواية شعبة وسفيان فقط، ويرفض كل ما سوى ذلك[82].

وليس المقصود من هذا تحرير أقوال النقاد في عطاء، وإنما الإشارة إلى دقة منهجهم وعنايتهم بأحوال الرواة، واستغراقهم الشديد في التفاصيل الخاصة لحياة الرواة، بل ربما أحياناً تمتد هذه المعرفة من الناقد لتتجاوز الراوي نفسه إلى معرفة الدائرة المحيطة به! والتي ربما أثرت بالفعل في حديثه! ومن ذلك مثلاً الراوي أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث، كان في نفسه صدوقاً، كما قال ابن حجر[83]، لكن يقع في حديثه بعض الغرائب التي ليست لها أصل، وبعض المناكير، فكيف يكون هذا، وحاله ما ذكرنا؟! هذا ما كشفه النقاد لنا: قال ابن حبان: «وقعت المناكير في حديثة من قبل جار له رجل سوء! سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره»[84].

وهذا الغوص الدقيق في أحوال الرواة هو من مكنهم – بعد توفيق الله تعالى – من بناء هذه الملكة، وإحكام هذه الصناعة، ونتيجة لهذه المعرفة والخبرة الكبيرة ينشأ في عقل الناقد ما يمكن أن نسميه بفقه

=التهذيب، لابن حجر (4/ 126).

(79) الضعفاء، للعقيلي (3/ 400)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 735).

(80) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 332)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (4/ 126).

(81) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 737).

(82) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(83) تقريب التهذيب، لابن حجر (1/ 501).

(84) المجروحين، لابن حبان (2/ 40).

«الاستغراب» فإذا شك في إسناد حديث استغربه! فيقول: هذا غريب! أو فائدة، أو نحو ذلك من الألفاظ التي تدل على أن هذا الناقد لا يشعر بالاطمئنان تجاه هذه الرواية، أو هذا الإسناد، كما قال الإمام أحمد رحمه الله: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث»[85]، ومرحلة الاستغراب والاستشكال لا يصل إليها الناقد إلا بعد طول ممارسة لها العلم! ولهذا فطالب الحديث لا يمكن أن يصل إلى هذه المرحلة إلا بعد أن يعرف محكمات هذا العلم! فالغرائب يمكن أن نقول هي متشابه هذا العلم، فكيف يعرف المتشابه، وهو لم يتقن المحكم؟! ولهذا اشتد نكير بعض الأئمة على طلاب الحديث الذين يبدؤون بالغرائب: فقال الإمام أحمد: «تركوا الحديث، وأقبلوا على الغرائب، ما أقلَّ الفقه فيهم»[86].

ونتيجة لامتلاء عقل الناقد بالمعرفة العميقة بهذا العلم قد تضيق العبارة عليه، فلا يستطيع أن يعبر عما يجول في نفسه، فيقول – مثلاً –: هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان! وهذا الشبه لا يلاحظه المتأخر، ولا يثير انتباهه! قال ابن رجب: «حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عَنْ سائر أهل العلم»[87].

ويقول الحافظ ابن حجر: «قد تقصرُ عبارة المعلل منهم فلا يفصحُ بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولى اتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا الشافعيّ – مع إمامته – يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه، فيقول: «وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث»[88]، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل، وحيثُ يصرح بإثبات العلة، فأمَّا إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما، وكذلك إذا أشار إلى المعلل إشارةً، ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح، والله أعلم»[89]، ثم قال بعد ذلك: «وقال أيضاً: وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه،

(85) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 620).

(86) شرف أصحاب الحديث، للخطيب ص (162).

(87) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 861).

(88) الأم، للشافعي (1/ 13).

(89) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (2/ 711).

وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد»[90].

المطلب الرابع: استدامة النظر في كلام أئمة النقد وتعليلهم للأخبار:

علماء النقد هم أرباب صناعة هذا العلم، فإن تجاوزهم - عند تعلم هذا العلم - يعني تجاوز أصول هذا العلم ومقدماته المنهجية، وقد قيل: من حرم الأصول حرم الوصول.

قال ابن رجب: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين، كيحيى القطان ومن تلقى عنه، كأحمد وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه»[91]. والشاهد قوله:« فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به»؛ لأن التبصر في كلام الناقد ومعرفة مأخذه في تعليل الخبر يمنح الطالب دربة على تنمية ملكة هذا العلم، وقال أبو شامة: «وأئمة الحديث هم المعتبرون القدوة في فنهم، فوجب الرجوع إليهم في ذلك وعرض آراء الفقهاء على السنن والآثار الصحيحة، فما ساعده الأثر فهو المعتبر، وإلا فلا نبطل الخبر بالرأي، ولا نضعفه إن كان على خلاف وجوه الضعف من علل الحديث المعروفة عند أهله أو بإجماع الكافة على خلافه، فقد يظهر ضعف الحديث وقد يخفى، وأقرب ما يؤمر به في ذلك أنك إذا رأيت حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ونحوها مما تقدم ذكره ومما لم نذكره فانظر فيه، فإن كان له نظير في الصحاح والحسان قرب أمره، وإن رأيته يباين الأصول وارتبت به، فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من الكتب المصنفة في ذلك، وأصعب الأحوال أن يكون رجال الإسناد كلهم ثقات، ويكون متن الحديث موضوعاً عليهم أو مقلوباً، أو قد جرى فيه تدليس، ولا يعرف هذا إلا النقاد من علماء الحديث، فإن كنت من أهله فيه، وإلا فاسأل عنه أهله»[92]. وسبيل ذلك النظر في كتب أئمة النقد، وخاصة الكتب المصنفة في علل الأحاديث، وهي معروفة ومتداولة، مثل كتاب العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدارقطني، وكتاب «التمييز» لمسلم بن الحجاج، وغيرها من كتب العلل، يقرأ فيها، ويتفحصها، ويستصحب عند قراءته أمرين مهمين: اكتشاف مأخذ التعليل، ونوع العلة وجنسها.

وأشير هنا إلى أنه لابد قبل ذلك أن يتأسس في قواعد هذا العلم، وأفضل كتاب يؤسس لهذه القواعد كتاب الحافظ ابن رجب «شرح علل الترمذي» فهو شرح نفيس جداً، ولا

(90) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (2/ 726).

(91) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 664).

(92) ينظر: مختصر المؤمل، لأبي شامة الدمشقي ص (55).

غنى لطالب الحديث عن مدارسته وتفهمه، ولو حفظه عن ظهر قلب ما كان ذلك كثيراً في حقه.

ومن أهم الفوائد التي يغنمها الطالب من مطالعته في كلام النقاد: بناء التصور الصحيح لمراحل حصول العملية النقدية؛ لأن أهم إشكال يواجه الناظر في كلام النقاد هو عدم تصور النقد تصوراً صحيحاً: كيف حصل النقد؟ ولماذا أعل هذا الناقد هذا الخبر، ولم يعل غيره المماثل له؟! ولماذا يعل الناقد الخبر بما لا يبدو للناظر مؤثراً؟ وهكذا، فهذه الوسيلة تجيب عن هذه الأسئلة وتعمق معانيها.

فمثلاً عندما يقف الباحث على حديث رواه الإمام أحمد في مسنده عن إسحاق بن عيسى، حدثنا ابن لهيعة، قال: كتب إلي موسى بن عقبة، يخبرني عن بسر ابن سعيد، عن زيد بن ثابت: (أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد) قلت لابن لهيعة: في مسجد بيته؟ قال: «لا، في مسجد الرسول ﷺ»[93] فهذا الإسناد ليس فيه من الرواة أحد يستنكر حديثه، وليس في متنه ما ينكر لأول وهلة، فالراوي يخبر أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد، وراويه ابن لهيعة، وإن كان موصوفاً بسوء الحفظ، لكن إجابته على سؤال الراوي يعد قرينة على ضبطه لهذا الحديث وعنايته به، لكن عندما يقرأ الباحث كلام الناقد على هذا الحديث ستتغير الموازين لديه، وسيرى أن هذا الراوي الذي كاد أن يكون هذا الحديث علامة على ضبطه أن صار علامة على وهنه! إذ وقع في خطأ فاحش! كما عبر عنه الإمام مسلم، إذا قال رحمه الله: «من فاحش الوهم لابن لهيعة – ثم ذكر هذا الحديث – ثم قال: وهذه رواية فاسدة من كل جهة، فَاحش خطؤها في الْمَتْن والإسناد جَمِيعًا، وابن لهيعة المصحف فِي مَتنه الْمُغَفَّل فِي إسناده، وإنما الحَدِيث أَن النَّبِي ﷺ احتجر فِي الْمَسْجِد بخوصة أَو حَصِير يُصَلِّي فِيهَا، وسنذكر صحة الرواية في ذلك، إن شاء الله...» ثم ذكر الأوجه الصحيحة التي تقطع بأن ما ذكره كان صواباً، ولما أن فرغ من ذكرها بيّن سبب الخطأ الذي جعل ابن لهيعة يقع في هذا الوهم الفاحش، قال: «إنما وَقع فِي الخطأ من هَذِه الرواية أَنه أَخذ الحَدِيث من كتاب مُوسَى بن عقبَة إليه فِيمَا ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أَخذ الحَدِيث من الْكتب من غير سَماع من المحدث أو عرض عَليه، فإذا كان أحد هذين السماع أو الْعرض فخليق أَن لَا يَأْتِي صَاحبه التصحيف القبيح، وَمَا أشبه ذَلِك من الخطأ الْفاحش ،إن شَاء الله»، ثم لما أن فرغ من ذكر خطأ المتن انتقل إلى بيان خطأ الإسناد، فقال: «وأما الخطأ في إسناد رواية ابن لهيعة فقوله كتب إلي مُوسَى بن عقبة يَقول: حَدثنِي بسر بن سعيد، ومُوسَى إنما سمع هذا الحديث من أبي النَّضر يروِيهِ عَن بسر بن سعيد»[94]. وحينما يطلع

(93) المسند، للإمام أحمد (35/ 484) ح (21608).

(94) التمييز، لمسلم ص (188).

الباحث على تعليل مسلم لهذه الرواية على سبيل المثال يتحصل على فوائد عديدة، من أهمها: أن منازعة الناقد في تعليله للخبر من الصعوبة بمكان، بل هي متعذرة إذا لم يقع الخلاف بينه وبين غيره من النقاد؛ ومنها: أن يتدرب الباحث على معرفة قرائن التعليل، فنلاحظ هنا أن مسلماً رحمه الله أعل الخبر مستنداً على تفرد ابن لهيعة برواية الخبر على هذا الوجه، ومخالفة غيره له، ذلك أن من أهم أبواب صناعة هذا العلم ملاحظة قرائن التعليل، ولو لم يخرج الباحث إلا بهذه الفائدة لكفته؛ لأن من أكثر ما يعانيه المتخصصون في هذا العلم هو ضعف التصور لعملة إعلال النقاد للأخبار، واستدامة النظر في كلام النقاد يمنح الباحث تصوراً دقيقاً لهذه العملية.

المطلب الخامس: التدريب العملي على فهم الصناعة الحديثية:

لا يمكن لمن رام حيازة هذه الملكة، والأخذ بزمامها، أن يكون عازباً عن ممارسة النقد للأحاديث ممارسة عملية؛ لأنها تمنح الباحث - مع الوقت - حساً نقدياً عالياً، به - بعد توفيق الله - يبلغ هذه الملكة ويحوزها، وقد كان أئمة النقد يمارسون ذلك على نحو مستمر، فقد كان من أهم وسائلهم في اكتشاف عيوب الأحاديث وعللها: كتابة الحديث، وجمع طرقه، قال علي ابنُ المديني: «البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[95]، وقال ابن معين: «اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة»، و«لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه»[96]، وهذا يعني أن الجانب التطبيقي العملي مهم جداً في تصور العملية النقدية، وعلى هذا يمكن القول - بلا تردد -: لا يمكن للباحث أن يفهم عملية النقد، ويدرك مناطاتها، وهو لم يمارسها بعد. ومن أبرز الإشكالات التي تواجه بعض المشتغلين في حقل الصناعة الحديثية: أنهم لم يمارسوا النقد بطريقة مباشرة، وغاية ما كتبوه في الباب مجرد بحوث نظرية مجردة، وهذا يفسر - أحياناً - غرابة تقريراتهم وتقعيداتهم في هذا الباب! بل إنني لا أتردد في القطع بأن الباحث الذي لم يتدرب على العملية النقدية لا يمكن أن يستوعب نقد الحفاظ وتعليلاتهم للأخبار مهما بذل، وما نسمعه أحياناً من اعتراضات غريبة على منهج النقد الحديثي من بعض المشتغلين في حقل السنة أو في حقول علمية أخرى هو نتيجة طبيعية ومتوقعة لخلو ذهن الباحث من تصور العملية النقدية على وجهها الصحيح، والتدريب العملي على دراسة الأحاديث هو الكفيل - بعد توفيق الله - على تحقيق هذا الهدف. وهنا أشير إلى عدة أمور عند إرادة الباحث سلوك هذه الوسيلة:

أولها: لا بد له في ذلك من هادٍ خريت يدلّه على

(95) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 212).

(96) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (2/ 212)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي (1/ 430).

الطريق الصواب والمنهج الرشيد، فيعرض عمله على ماهر بالصناعة يسدده ويراجعه، وإلا ذهب جهده هدراً، وكده عبثاً.

ثانيها: أن يتدرب على أمرين مهمين:

أولهما: كيفية التخريج الصحيح، وليس المقصود من التخريج عزو الخبر إلى مصدره، فهذا كل يحسنه، وتقوم البرامج الإلكترونية به، وإنما يركز على قضايا أكبر من ذلك، وهي: انتقاء المصادر، وصياغة الطرق والأوجه صياغة علمية صحيحة.

ثانيهما: أن يتعلم مهارة جمع الطرق وفرزها، فهذه المهارة مهمة جدا للمشتغل بهذه الصناعة، وذلك أن الوعورة في هذا الطريق هو أن الباحث حينما يعزم على دراسة حديث محدد، فسيلاحظ كثرة الطرق والروايات كثرة ربما تؤثر في اختياره وحكمه، فما الذي يأخذ منها، وما الذي يترك؟ وهل كل ما يقف عليه يثبته؟ كل هذه الأسئلة سيجيب عليها إجابة صحيحة بعد هذه التدريبات.

كما يتدرب - أيضاً - على الكيفية الصحيحة في دراسة الرواة الذين اختلف النقاد فيهم؛ لأن من الإشكالات التي تواجه المشتغل بهذا العلم هي هذه الحيرة التي يجدها في نفسه عند تعامله مع هؤلاء، فلا تكاد تقع عينه على راو إلا وللنقاد فيه أقوال متخالفة! لكن عندما يتدرب على ذلك، ويعرف الطرق التي يتم بها دفع هذا التخالف والتعارض سيلاحظ - مع الزمن - أن الكثير مما يظنه داخل في باب التعارض ليس داخلاً فيه في الحقيقة.

ثالثها: أن يتدرب على معرفة قرائن تعليل الأخبار، فكل خبر يمر به لا بد أن يمعن نظره فيه قبل أن يقرأ في كلام النقاد: لماذا وقعت المخالفة؟ وأيهما الراجح من هذه الوجوه؟ وعلى من مدار الاختلاف؟ وهكذا حتى ينمو التصور النقدي للباحث بشكل تراكمي ودقيق.

***

الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله تعالى على ما يسر وأعان، فله الحمد أولا وآخر، وظاهراً وباطناً، ثم أذكر أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: أن منهج النقد الحديثي من أعظم المناهج العلمية التي عرفتها البشرية، إذ هو يسير على نظام دقيق ومحكم.

ثانياً: أن عامة اعتراضات من هم خارج التخصص على عملية النقد هو بسبب مشكلة ضعف التصور والإدارك لمراحل تشكل العملية النقدية.

ثالثاً: من أهم وسائل تعلم هذه الصناعة، وتحصيل هذه الملكة هو العامل الزمني في التعلم؛ إذ إن ثمة ملامح في النقد لا تظهر للباحث إلا حينما يعارك

هذا العلم مدة طويلة.

رابعاً: أن مذاكرة الحديث مع أهله ومراجعته معهم من أهم الوسائل التي تجعل هذا العلم حياً في ذاكرة أصحابه.

خامساً: لا غنى للمشتغل بتحصيل هذا العلم عن إدراك أهم عقدة في نظام الرواية، وهم الرواة إدراكاً عاماً، وإدراكاً تفصيلياً.

سادساً: أنه لا يمكن فهم مناطات النقد عند الحفاظ إلا بالاطلاع على كلامهم وفهمه على الوجه الصحيح، وتعلم مآخذ نقدهم وتعليلهم والتدرب عليها.

سابعاً: هذا العلم – كما هو علم نظري – فهو علم تطبيقي عملي، وفصل أحدهما عن الآخر يعني اضطراب التصور، وسريان الخلل في عملية النقد.

ثامناً: أن وظيفة المتأخر ليس منازعة النقاد في كلامهم وأحكامهم، وإنما في فهم كلامهم على الوجه الصحيح، والموازنة بين أقوالهم عند الاختلاف.

***

فهرس المصادر والمراجع

الإرشاد في معرفة علماء الحديث. أبو يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني. تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.

الأم. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس. د.ط، بيروت: دار المعرفة، 1410هـ-1990م.

تاريخ دمشق. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، د.ط، د.م: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995م.

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. ابن العراقي، أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين. تحقيق: عبد الله نوارة، د.ط. الرياض: مكتبة الرشد، د.ت.

تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين، لابن حبان). ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1415هـ- 1994م.

تقريب التهذيب. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، تحقيق: محمد عوامة، ط1، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ - 1986م.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، المدينة المنورة: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1389هـ- 1969م.

التمييز. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط3، السعودية: مكتبة الكوثر، 1410هـ.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. ط1، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م.

توجيه النظر إلى أصول الأثر. طاهر الجزائري، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب. تحقيق: عبد الفتاح

أبـو غـدة، ط1، حلـب: مكتبـة المطبوعـات الإسـلامية، 1416هـ - 1995م.

جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حـديثا مـن جوامـع الكلـم. ابن رجب الحنـبلي، زيـن الـدين عبـد الـرحمن بـن أحمـد. تحقيـق: شـعيب الأرنـاؤوط، وإبـراهيم بـاجس، ط7، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422هـ- 2001م.

جامع بيان العلم وفضله. القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، ط1، السعودية: دار ابن الجوزي، 1414هـ- 1994م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: د. محمـود الطحـان، د.ط، الرياض: مكتبة المعارف، د.ت.

الجرح والتعديل. الرازي، أبـو محمـد عبـد الـرحمن بـن محمـد بـن إدريس. ط1، حيـدر آبـاد: طبعـة مجلـس دائـرة المعـارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي، 1952م.

دلائل النبوة. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. تحقيق، وثق أصوله وخرج أحاديثه، وعلـق عليـه: د. عبـد المعطـى قلعجـى، ط1، د.ن: دار الكتـب العلميـة، ودار الريـان للـتراث، 1408هـ- 1988م.

رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصـف سـننه. أبـو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق. تحقيـق: محمـد الـصباغ، د.ط، بيروت: دار العربية، د.ت.

سنن الترمذي. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَـوْرة. تحقيـق وتعليـق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبـد البـاقي، وإبـراهيم عطـوة عـوض المـدرس في الأزهـر الـشريف، ط2، مـصر: شركـة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ - 1975م.

سنن الدارمي. الدارمي، أبو محمـد عبـد الله بـن عبـد الـرحمن بـن الفضل. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمـي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

السنن الكبرى. البيهقي، أحمد بـن الحـسين بـن عـلي بـن موسـى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، بـيروت: دار الكتـب العلمية، 1424هـ - 2003م.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنـاؤوط، ط3، د.م: مؤسسة الرسالة، 1405هـ- 1985م.

الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله. برهان الدين الأبنـاسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب. تحقيق: صلاح فتحي هلـل، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ- 1998م.

شرح علل الترمذي. ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن. تحقيق: نور الـدين عـتر، د.ط، د.م: دار الفلاح، د.ت.

شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهـل الأثـر. الملا عـلي القـاري، أبو الحسن نور الدين. حققه وقدم له: الشيخ عبـد الفـتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تمـيم، وهيـثم نـزار تميم، د.ط، بيروت: دار الأرقم، د.ت.

شرف أصحاب الحديث. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابـت. تحقيـق: د. محمـد سـعيد خطـي أوغـلي، د.ط، أنقرة: دار إحياء السنة النبوية، د.ت.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. الفارابي، أبـو نـصر إسـماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفـور عطـار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ- 1987م.

الضعفاء. العُقَيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسـى بـن حمـاد. تحقيق: د. مازن السرساوي، ط2، مصر: دار ابن عبـاس، 2008م.

طبقات المكثرين من رواية الحديث. الزرقي، عادل بن عبدالشكور. تقديم: فضيلة الشيخ المحدِّث عبد الله بن عبد الرحمن السعد، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

علل الحديث. الرازي: ابن أبي حاتم أبو محمد عَبد الرحمن بن محمد. تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، الرياض: دار طيبة، 1405هـ- 1985م.

العلل ومعرفة الرجال. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط2، الرياض: دار الخاني، 1422هـ- 2011م.

العلل. المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1980م.

كتاب التعريفات. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين. حققه وضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ-1983م.

الكفاية في علم الرواية. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، د.ط، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.

الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات. ابن الكيال، أبو البركات محمد بن أحمد. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ط1، بيروت: دار المأمون، 1981م.

لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. الدارمي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، حلب: دار الوعي، 1396هـ.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط3، بيروت: دار الفكر، 1404هـ.

مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول. أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، د.ط، الكويت: مكتبة الصحوة الإسلامية، 1403هـ.

المستدرك على الصحيحين. ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ- 1990م.

المسند. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. تحقيق: مكتب البحوث بجمعية المكنز، ط1، د.م: جمعية المكنز الإسلامي، 1431هـ - 2010م.

مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار. ابن أبي شيبة، للحافظ عبد الله بن محمد. ضبطه وعلق عليه: الأستاذ سعيد اللحام، الإشراف الفني والمراجعة والتصحيح: مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

معجم اللغة العربية المعاصرة. عمر، أحمد مختار عبد الحميد. ط1، د.م: عالم الكتب، 1429هـ- 2008م.

معجم مقاييس اللغة. الرازي، أحمد بن فارس. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ط، د.م: دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

معرفة السنن والآثار. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: سيد كسروي حسن، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

معرفة علوم الحديث. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. تحقيق: السيد معظم حسين، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ - 1977م.

المغرب في ترتيب المعرب. المطرزي، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم. د.ط، د.م: دار الكتاب العربي، د.ت.

مقدمة ابن خلدون. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد د.ط، د.م: الوراق، د.ت.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط1، الرياض: مطبعة سفير، 1422هـ.

النكت على كتاب ابن الصلاح. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ - 1984م.

النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ - 1979م.

***